

هك يسحب عون وزراءه احتجاجاً على الـ

...وفاز الفراغ بكرسي الرئاسة في بعدا. القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وبعض حلفاء كل منهما لن يسمحوا بأن تضي المؤسسات الدستورية الأخرى في عملها، كما لو أن شيئاً لم يكن. حسمو أمرهم بأنهم سيقاطعون جلسات مجلس النواب ابتداءً من الأسبوع المقبل. لكن ما لم يُبْت بعد هو أمر الحكومة: فهل يقاطعها وزراء تكتل التغيير والإصلاح؟

مصير الجلسة النيابية المخصصة للانتخاب رئيس جديد اليوم، لن يكون مغايراً لجلسات الدورة الثانية التي سبقت، من حيث عدم اكتمال النصاب النيابي المطلوب. والفراغ الذي كان احتمالاً قبل مدة، يصبح ابتداءً من اليوم، واقعاً لن يتغير قبل أشهر. في تفاصيل المواقف، قوى 8 آذار حكماً لن تشارك، فضلاً عن الحضور الخجول لكتلة التنمية والتحرير، فيما حسمت كتلة التغيير والإصلاح عدم حضورها على لسان النائب

ألان عون، الذي قال بعد جلسة أمس: «إننا لسنا معنيين بجلسة شكلية، وإذا بقيت مواقف الكتل النيابية على حالها، إذاً فلا إمكان لانتخاب رئيس غداً (اليوم)». على ضفة 14 آذار، ستعيد هذه القوى رسم مشاهد الجلسات الماضية، لجهة الحضور، ولجهة تمسكها برئيس حزب القوات اللبنانية كمرشحها، لطالما أن لا نصاب فلا انتخاب من جهته، سيققى النائب هنري الحلو مرشح كتلة اللقاء الديموقراطي التي ستشارك في الجلسة.

موقف التيار الوطني الحر، قد يتعدى عدم تأمين نصاب الجلسات المخصصة لانتخاب الرئيس. إذ أكدت مصادره لـ«الأخبار» أن التيار يبحث في إمكان مقاطعة جلسات مجلس الوزراء، بدءاً من جلسة اليوم، اعتراضاً على عدم إجراء الانتخابات الرئاسية. وقالت المصادر إن «البحث يتناول إيجابيات هذه الخطوة وسيئاتها، ولا سيما إذا لم تتوافق مع مقاطعة كافة وزراء تكتل التغيير والإصلاح (أي وزراء ونواب تيار المردة وحزب الطاشناق) وقوى 8 آذار، ما يفقد هذا القرار أهميته». ولفتت المصادر إلى أن «التيار سبق أن ناقش مثل هذه الاحتمالات لقرار المقاطعة، لكن تسريع تطبيقه

يستند إلى محاولة التأثير السريع في مجريات الاستحقاق». من جهتها، شككت مصادر 14 آذار في إمكان لجوء التيار الوطني الحر إلى هذه الخطوة، «لأن مقاطعة وزيرين لن تقدم ولن تؤخر في عمل الحكومة». لكنها لفتت إلى أن «قوى 14 آذار قررت مقاطعة الجلسات النيابية التشريعية بدءاً من 25 أيار الجاري»، وأن «تيار المستقبل سيقاطع أيضاً ويتضامن مع مسيحيي 14 آذار، احتجاجاً على عدم انتخاب رئيس للجمهورية». وأكدت المصادر أن «اتصالات جرت بين النواب المسيحيين من قوى 14 آذار والتيار الوطني الحر من أجل السير معاً بمقاطعة الجلسات النيابية التشريعية».

وفي سياق التواصل بين الرئيس سعد الحريري وعون، قالت مصادر بارزة في تيار المستقبل لـ«الأخبار» إن «التواصل مع عون مهم جداً، لكن الأمور لم تكن ناضجة لدعم عون كمرشح نوافقي للرئاسة». وقالت المصادر إن «الحريري اقتنع في مرحلة معينة بأن وصول عون إلى رئاسة الجمهورية أمر جيد ويعكس استقراراً في البلد»، لكن «الأمور لم تنضج، وكان هناك أكثر من رأي داخل التيار تم النقاش حوله

مع الرئيس الحريري، كذلك ترى السعودية أن الأمور ليست ناضجة لتبني عون». وأشار المصدر إلى أن «اتفاق الحريري مع عون له سلبيات وإيجابيات، ويعود بالمنفعة على تيار المستقبل، فمن الإيجابيات فك التصاق عون بحزب الله، ومنع النائب وليد جنبلاط من البقاء كعضو قبان في ظل علاقة رباعية مع عون وأمل - حزب الله ومسيحيي 14 آذار، وتحقيق استقرار كبير في البلد. لكن السلبيات هي فرط عقد 14 آذار وتحالف استراتيجي مع جعجع». وتقول المصادر إن «الحريري في المرحلة الحالية يفضل الحفاظ على وحدة 14 آذار، والسعودية ترى الأمر مبعراً، فضلاً عن أنه لا يمكن أن ننسى فجأة ما قاله عون وقت إسقاط حكومة الحريري عن الـ«one way ticket»، وجمهورنا لم يقتنع بعون ويحتاج إلى مزيد من الوقت». ورداً على سؤال عما إذا كانت المرحلة المقبلة في ظل الفراغ، ممكن أن تحقق التقارب المطلوب مع عون للسير به كمرشح توافقي، قالت المصادر: «لا شيء مستبعد، الوقت يحسم كل شيء، لكن على التيار الوطني الحر أن لا يتعامل معنا على قاعدة الانتخابات الرئاسية وحدها».

وعلمت «الأخبار» أن اللقاءات لم تنقطع بين عون والحريري، وأن الجنرال استقبل النائب السابق غطاس خوري ومدير مكتب الرئيس سعد الحريري، نادر الحريري. كذلك التقى الأخير، مع وفد من تيار المستقبل، الوزير السابق سليم جريصاتي على مأدبة في أحد المطاعم الفخمة.

الراعي لا يزال يرغب في التمديد
من جهته، لا يزال البطريرك بشارة الراعي يطرح مع زوّاره ضرورة التمديد للرئيس ميشال سليمان لمرحلة زمنية معينة حتى لا تقع الرئاسة في فراغ وتنتقل صلاحياتها إلى الحكومة. وعلمت



**جمع: لا توجد
أكثرية في المجلس
النيابي لتلبية رغبة
البطريرك**



تقرير

يوم الغضب البطريركي: إدارة عون وجعجع انتحار

رمى البطريرك بشارة الراعي أمس بعباءته على كتفيه، اعتمر تاجه الكاردينالي، أمسك صولجانه ومشى مخاطباً جيوشه المتوافدة من مختلف المؤسسات المارونية الخيرية والخاصة وثلة من المرشحين المتفانين بحظوظهم. قال لهم: «أنتم نواة الرأي العام الثالث وخلص المسيحيين (...).» وانطلق يوم الغضب البطريركي!

(هيثم الموسوي)

رلى إبراهيم
احتشدت طلعة بكركي أمس بعشرات الحجاج المتوافدين من مختلف المؤسسات المارونية فور إطلاق البطريرك بشارة الراعي صافرة الإنذار الرئاسية قبيل ثلاثة أيام على انتهاء المهلة القانونية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية: أول الواصلين، «المجلس الماروني

عدم حصر المسؤولية سياسي دون غيره، فسانده المحامي وليد خوري مقترحاً دعوة القادة الموارنة إلى اجتماع طارئ. يزايد عليهم زياد الحايك، مدير برامج رجل الأعمال الثري كارلوس سليم، ويشن هجوماً على حزب الله والتيار الوطني الحر «المعطلين للبلد والحياة»... استنمات سليم، سريعاً تنصب المؤسسات المارونية الثلاث متاريسها: هذا يدافع عن جعجع،

العام للجمعيات الخيرية»، وهو التسمية الكاملة للمجلس الماروني العام المرتبط مباشرة بالصرح؛ رئيسه الشيخ وديع الخازن. ثاني الواصلين، الرابطة المارونية برئاسة «الأمير النقيب» سمير أبي اللمع، وأهدافها الرئيسية حشد طاقات الموارنة في لبنان والعالم لنشر التراث اللبناني. ثالث الواصلين، المؤسسة المارونية للانتشار المنشأة لتذكير الموارنة بجذورهم وحثهم على الحفاظ على جنسيتهم وقيودهم الأصلية؛ رئيسها الوزير السابق ميشال إده. الخازن وأبي اللمع وإده مرشحون طبيعيون للرئاسة، تماماً كرئيس حزب الكتائب أمين الجميل، وأتوا اليوم ليكونوا صدى قويا، لصرخة الراعي الغاضبة.

يدخل البطريرك القاعة وسط تصفيق جيشه الماروني الأعزل وصيحات تدعو له بطول العمر. لا يبتسم الراعي. يسبق غضبه ابتسامته والمصفقين: «إدارة ميشال عون وسمير جعجع للشأن المسيحي إدارة انتحارية شرذمت وقتلت وهجرت مئات الالف المسيحيين». يتابع بنبرة أعلى: «يريدنا أن نقرض ولن يتوقفا قبل القضاء على آخر ماروني». الآن، يصرخ: «لا يجوز التفرج على تشييتهم للمسيحيين ورميهم في أحضان السنة والشيعه (...) مين بدو يوقف الهجرة، مين بدو يوقف النزيف الاقتصادي، مين بدو يمنع تحويل المسيحيين لأكياس رمل بمتاريس القوى المذهبية والدول الإقليمية؟». كان لا بد لجنوده ملء الصمت المربك واستدراك غضب البطريرك. أمين صندوق المال في مؤسسة الانتشار، شارل الحاج، توجه للراعي قائلاً: «عزيهم يا سيدنا وخلي اللبنانيين يعرفوا مين عم يعطل النصاب». يتدخل فادي جرجس، عوني في الرابطة المارونية، داعياً الراعي إلى



**المتاريس باتت
ثلاثة: عون وجعجع
والراعي... وكركسي
الرئاسة بينهم**



وهذا يدافع عن عون، والبطريرك يتفرج. إده يهاجم رئيس مجلس النواب: «حاسبوا بري المتعدي على صلاحيات الموارنة والمستمر في التشريع، رغم أنوفنا والقانون (...) هيا بنا ننظم عصياناً مدنياً ضده». إده يتكلم وميشال منى ورولان غسطين يكرران وراءه وكارلا شهاب تكاد تصرخ «الله... قوات... حكيم وبس». هكذا أرسى جيش البطريرك معادلة أمر واقع مختلفة تماماً عن التي تمنها: يدعوهم لخوض غمار معركته المقبلة ضد الزعيمين المارونيين، فتتحول جمعته إلى حلقة «توك شو» بين أنصار كل من عون وجعجع. يستدرك الأمر فيسمع الحاضرون رأيه القائل بحق مجلس النواب في التشريع، مستنداً إلى «استشارة قانونية من أهم أستاذ قانون دستوري، إدمون رباط، يؤكد